قرارات اطلاق اموال الضرائب وفتح معبر كارني للبضائع رسالة للفلسطينيين

أبو مازن اصبح عزيز اسرائيل بعدما سلبته حماس لقب بطل لا يشاركه أحد

■ لأنصار اريل شارون علق نفيس جديد. يسمى في فلسطين ـ محمود عباس، لكنّه معروف أكثر بكنيته أبو مازن. منذ أن سلبته حماس لقب بطل لا يشاركه أحد، أصبح رئيس السلطة الفلسطينية عزيز القدس. إن قرارات اطلاق اموال الضرائب وفتح معبر كارني للبضائع هما بمثابة رسالة للفلسطينيين: هذا ما سيُصنع لزعيم تريد اسرائيل مصلحته. الى ما قبل اسبوع عرفت اسرائيل كيف تحادث الجيران بالعصا فقط. وهم، في رد عليها، علقوا العلم الاخضر لحماس على العصا. يتضح فجأة أن اسرائيل تعرف كيف تتحدث بالجزر ايضا. اذا ما أردتم أبا مازن فستأكلون. واذا ما أردتم حماس فلن تأكلوا. الديمقراطية على حدة والتعاون على حدة.

في ملف تسيبي لفني، التي كان يفترض أن تشخص أمس الى واشنطن، وثيقة مهمة جدا. تحمل وزيرة الخارجية في حقيبتها ملخص اقوال الرئيس حسني مبارك عما يتعلق بالتوجه المُراد نحو أبو مازن من جهة وحماس من جهة اخرى. قيل هناك ان اسرائيل ومصر تتفقان على أنه يجب تغيير ميزان القوى بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان الفلسطيني. باختصار، يجب تعزيز أبو مازن. في الطريق الى ذلك يجب التغلب على الاخوة الفلسطينيين للاخوان المسلمين ـ وهو ضيق جلبه الرئيس جورج بوش، مع وسوسة الديمقراطية القهرية في شرقه الاوسط، على الدولتين.

لحسن الحظ، الفوز الكبير جدا في الانتخابات كشف بمرة واحدة عن التوتر بين مسؤولية حماس بإزاء السكان المدنيين، بادىء بدء من الناحية الاقتصادية، وبين التزامها فرائض الاسلام، وفي رأسها ـ المس بشرعية دولة اسرائيل. حماس معنية بأن تُفتر قدر الامكان هذا التوتر وأن تستمتع بالعالمين كليهما. أما اسرائيل فمعنية بالطبع بشحذ التوتر بين الواقع الصعب الذي تواجهه حماس في المناطق وبين حلم فلسطين الكاملة. انها تنوي أن تُعرض المنظمة لجبهة دولية موحدة وأن تضطرها الى الكشف عن «وجهها الحقيقي»، كمقالة ايهود باراك.

«الديمقراطية تدافع عن نفسها»، هي كلمات السر في السياسة الاسرائيلية ـ المصرية المشتركة، وهي معروفة جيدا ايضا للامريكيين منذ ايلول (سبتمبر) 2001. سيتم الدفاع في الأساس بالهجوم. ابتدأ قادة حماس بهجوم تصريحات عن استعدادهم لهدنة متواصلة، لكي ينقلوا العبء الى اسرائيل وليحظوا بمساعدة الأسرة الدولية. واسرائيل، بتنسيق مع مصر والولايات المتحدة، ستواجه حماس بسلسلة من الشروط: الاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود، وبقرار مجلس الأمن 242، وباتفاقات أوسلو، وبالطبع، الابتعاد الفوري عن الانتفاضة المسلحة. ربما يكون الجدل في هذه الشروط سيزيد التوتر بين الحلقات الغالية وبين الأكثر اعتدالا بل قد يفضي الى انفجار كبير هو الوحدة بين صقور فتح وحمائم حماس.

نجاح هذه السياسة معلق بدرجة كبيرة بصياغة صحيحة للشروط. يجب الحذر من ساسة بحماستهم للركوب على الموجة العكرة، يضعون شروطا تجعل حماس عضوا في الحركة الصهيونية. هكذا مثلا، سارع عضو مجلس الممثلين اليهودي، الديمقراطي توم لينتوس، الى تقديم اقتراح تعديل لتقييد المساعدة للسلطة الفلسطينية. كُتب هناك من بين الجملة أن على حكومة السلطة لتكون أهلا للاستمتاع بأموال دافع الضرائب الامريكي، أن تعلن بأنها تعترف بحق اسرائيل في الوجود كدولة يهودية. بين الذين يجدون علامة على كلمتي «دولة يهودية» في معاهدات السلام مع مصر والاردن وفي اتفاق اوسلو، سيُقرع بين علم اخضر وعلم نجمة داود. هدم بضعة بيوت في المستوطنة الطارئة عمونة، بأمر من قضاة محكمة العدل العليا، دفع جانبا بكشف مدو في مملكة المستوطنات، فقد كان أحد ما، وربما أناس ما، في قيادة النيابة العامة للدولة، شركاء لسنين في غسالة الاراضي في المناطق. وقد فعلوا ذلك بغير علم مستشارين قضائيين للحكومة ونيابة عامة للدولة واحدة على الأقل. تبين الأمر في اثناء نقاش أُجري في يوم الاربعاء الأخير في المحكمة العليا، في استئناف «السلام الآن» وسكان قرية بلعين على مسار جدار الفصل. يزعمون أنه تحت غطاء الحاجات الأمنية، تُحل السلطات صفقات اراض مشتبه فيها، من اجل اقامة حي شرقي متتياهو في المستوطنة الحريدية موديعين العليا.

زعم المحامي رنتاو يراك عن احدى شركات البناء الكبرى التي تقيم الحي، أن الحديث عن ارض خاصة ابتيعت قبل سنين كثيرة من سكان القرية. وقد أوضح انه من اجل الدفاع عن اولئك السكان في وجه قرار بالموت المتوقع لباعة اليهود الاراضي، فان المالكين يُسلمون الأملاك لتودع عند الادارة المدنية ولتعلن عنها هذه أنها «اراضي دولة». حينما يحين الوقت، ستعيد الدولة الوديعة الى أصحابها. يراك، الذي كان فيما مضى مدير قسم قرارات محكمة العدل العليا في النيابة العامة للدولة، زعم أن النيابة العامة باركت الاجراء. أجاز مفوض النيابة العامة، عنار هيلمان، أن وزارة العدل قد أجازت للمسؤول عن الأملاك الحكومية في الادارة المدنية أن يعطي تجار الاراضي غطاء بالاعلان عن ارض خاصة على نحو مؤقت، انها «ارض دولة».

تعابير وجه رئيس التشكيل القضائي، رئيس المحكمة العليا اهارون باراك، بينت عن مفاجأته. كان يلاحظ أن الرجل الذي عمل في الثمانينيات مستشارا قضائيا للحكومة سمع لاول مرة عن وجود الغسالة الحكومية. نائبة الرئيس، دوريت بينيش، عبرت عن دهشتها بكلمات أكثر صراحة فقالت «من الاحتيال الذي أعرف أن يطلب صاحب ارض الاعلان عن الارض كأرض دولة». لم يبق هيلمان صامتا. فقد زعم وبسمة عريضة على شفتيه أن «قدماء النيابة العامة يذكرون على الخصوص». وقالت بينيش بهمس، وهي التي كانت لسنين المدعية العامة للدولة، انها تعرف شيئا أو اثنين مما يتم في النيابة العامة.

قبل بضعة اسابيع ذُكر هنا أن ميخائيل بن يئير ايضا، وهو الذي كان المستشار القضائي للحكومة في مدة ولاية رابين الثانية، فوجئ لسماعه عن «الحيلة» كما قالت بينيش، وأكد أنه أصلا لم يُجز اجراء تبييض الاراضي الخاصة. زعم الناطق عن وزارة العدل آنذاك أن التسوية قد سُويت بأمر صدر في 1967، عن ميراث من الحكم الاردني، يُعرف «الأملاك الحكومية»، من بين الجملة، أنها أملاك طلب مُلاكها من المسؤول ادارتها من اجلهم. أضاف الناطق أنه قبل سبع سنين صدر الى المسؤول عن الأملاك الحكومية توجيه أن يأخذ لادارته اراضي سُجلت في سجل الاراضي فقط باسم مُقدم طلب الادارة، وألا يكتفي بتصريحات أو بوثائق اخرى أنها برهان على أن مُقدم الطلب هو صاحب الارض.

بُيض جزء كبير من اراضي بلعين بداية التسعينيات، بطلب من تجار اراض ابتاعوا لانفسهم صيتا في الحصول على تصريحات مزيفَة. المحامي ميخائيل سفاراد، الذي يمثل المستأنفين، يزعم أن الغسالة في حقيقة الأمر لم يكن الهدف منها الدفاع عن تجار الاراضي العرب بل عن نظرائهم الأوغاد اليهود. وكما قال، إن من الواجب على المستوطن الذي يريد أن يبني على ارض خاصة ابتيعت في المناطق أن يوجد وثائق لاثبات الصفقة. ملفات الشرطة مليئة جداً بقضايا تزييف وثائق ملكية لاراضي فلسطينيين، كانت ارضا خصبة لاقامة المستوطنات. في مقابلة ذلك، وحينما يكون الحديث عن بناء على «ارض دولة»، فان واجب اثبات الملكية مُلقى على الفلسطيني. في المجتمع الفلسطيني تنتقل الارض في احيان كثيرة مع توالي الأجيال من الأب الى الابن، بغير تسجيل منظم.

من الواضح اذا لمن ولما يحسن تحويل الاراضي الخاصة الى اراضي دولة. السؤال الذي بقي بلا جواب هو كيف يمكن أن مستشارين قضائيين للحكومة على الأقل ومدعية عامة للدولة واحدة لم يعرفوا أنه قد جرى تحت بصرهم ولسنين طويلة غسالة اراض، سلبت عددا من الفلسطينيين البائسين اراضيهم وأدخلَت عددا كبيرا من المليارات في جيوب أوغاد الاراضي.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/2/7

ايهود المرت

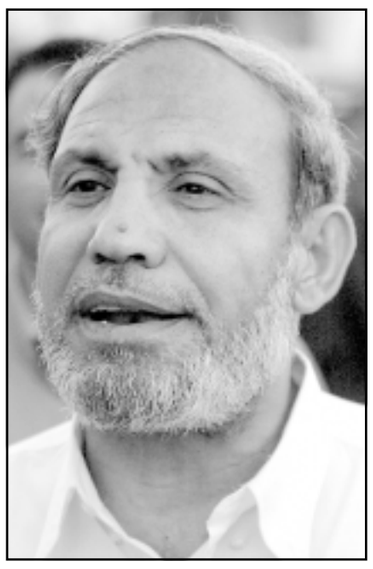
محمود الزهار

محمود عباس

المقالة نُشرت على جزئين يمتد كل واحد منهما على 104 صفحات

الجالية اليهودية في بريطانيا غاضبة بعد نشر صحيفة «الغارديان» مقالة حول أوجه الشبه بين اسرائيل وجنوب افريقيا

■ هناك ارتفاع في مستوى التقارير والمنشورات المناهضة لاسرائيل في بريطانيا: في الايام الأخيرة تقوم صحيفة «الغارديان» الشهيرة بعقد مقارنة يومية بين اسرائيل والحكم العنصري في جنوب افريقيا. هل اسرائيل هي دولة ابرتهايد (تفرقة عنصرية)؟، يسأل مراسل الصحيفة في الشرق الاوسط، كريس مغريل. المقالة التي نُشرت على جزئين، تثير عاصفة في اوساط يهود بريطانيا. مغريل يقوم بعقد مقارنة شمولية بين سياسة اسرائيل المتبعة تجاه مواطنيها وسكانها العرب وبين سياسة حكومة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا تجاه السود. النتائج المستخلصة من المقالة ليست في صالح اسرائيل.

الحقائق بأغلبها ليست جديدة. اسرائيل، كما يقول مغريل في سياق حديثه، تدير اجهزة تربوية وتعليمية منفصلة لكل من اليهود والعرب تماما مثلما كان الأمر عليه في عهد الابرتهايد، وتميز في الميزانيات المعطاة للسلطات المحلية والبلديات اليهودية مقابل نظيرتها العربية وتضع العراقيل أمام العرب المعنيين بالعمل في القطاع العام وتصادر الاراضي من العرب في القدس لصالح الأحياء اليهودية.

المسألة تتعلق بمقالة حادة بصورة استثنائية، كما يدعون في الجالية اليهودية في بريطانيا، حتى بالمقارنة مع العداء الأساسي والمعروف الذي تتصف به «الغارديان» تجاه اسرائيل. «هذا الأمر يبدو مثل استحواذ قهري تماما»، يقول الصحافي اليكس برامر الذي يغطي القضايا الاعلامية والصحافية في «الجويش خروبنكل». «هذه المقالة هي نموذج لمراسل يأخذ فكرة ويسير بها حتى التطرف. لا شك أن هذه مقارنة غير مقبولة، فالأمر يتعلق بمجتمعين مختلفين مع خلفية تاريخية مختلفة تماما. المقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا سخيفة». أوساط السفارة الاسرائيلية في بريطانيا غاضبة هي الاخرى. «الغارديان كرست جزءاً من ملحقها اليومي أمس في محاولة منها لزعزعة صورة اسرائيل»، يقول الناطق بلسان السفارة، شولي دافيدوفيتش. «في الصفحة 23 فقط من الصحيفة تم التطرق بصورة مقتضبة الى حقيقة قيام رجل فلسطيني بطعن امرأة حتى الموت في بيتاح تكفا وجرح خمسة اشخاص آخرين. مرة اخرى يتكشف انعدام التوازن الكبير في نهج الصحيفة تجاه اسرائيل».

بالفعل، كانت صحيفة «الغارديان» على الدوام انتقادية تجاه اسرائيل، هذا بالرغم من أن عددا من محرري الصحيفة ومراسليها مثل المحرر الرئيس للمقالات جونثان فريدلاندهم، يهود. الصحيفة توزع بـ 370 ألف نسخة يوميا وزبائنها هم بالأساس من الشبان المثقفين ورجال الاعمال والسياسيين. ميل «الغارديان» الطبيعي هو نحو الجانب اليساري من الخارطة السياسية في بريطانيا. هذه الصحيفة تعتبر مؤيدا تقليديا لحزب العمال، إلا أنها لا تتردد رغم ذلك في مهاجمة رئيس الوزراء توني بلير عندما لا تتساوق سياسته مع رؤية الصحيفة في قضايا الاقتصاد وحرية التعبير.

مغريل (45 عاما) يعتبر أحد المراسلين المرموقين للصحيفة. خلال السنوات الاربع الأخيرة كان يقيم في القدس. مهمته السابقة كانت في جنوب افريقيا حيث كان مراسلا للصحيفة لمدة عشر سنوات، الأمر الذي يمنحه، حسب قوله، تميزا عندما يقدم على عقد المقارنة بين الدولتين. مغريل حدّث ملحق «24 ساعة» في «يديعوت احرونوت» بالأمس عن انه لم يقصد التوصل الى استنتاج قاطع من ذلك. «أردت أن أشير الى ظاهرة يشعر فيها أناس كثيرون من الذين يعتقدون أن هناك مقارنة وأوجه شبه بين الدولتين من دون حسم اذا كان ذلك صحيحا أم لا».

■ هل تعتقد حقا أن اسرائيل هي دولة ابرتهايد؟

■ أنا صحافي ووظيفتي الأساسية هي التحدث مع الناس ونشر ما يشعرون به. صحيح أنك تستطيع أن ترى ما يشعر به الكاتب بصورة طبيعية، ولكن ليس من المفترض أن يكون صوتي هو الصوت البارز.

مغريل يقول انه قد أخذ في الحسبان قبل كتابته للمقالة ردود الفعل السلبية التي ستثيرها في اسرائيل وفي اوساط الجالية اليهودية في بريطانيا. «من الواضح أن هناك اشخاصا يعتقدون أن المقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا محظورة، ولا مكان لها، إلا أن هذا ما زال مجتمعا مفتوحا وحرا، وبامكانك أن تقول كل ما تشعر به وتفكر. بين الاشخاص الذين أجريت مقابلة معهم يوجد اكاديميون مرموقون واسرائيليون يعرفون المكانين. عندما يقول سفير سابق مثل الون ليال انه يواجه مشكلة مع السياسة المتبعة تجاه العرب، يكون واضحا أن هذا ليس شخصا يمكن عدم الاكتراث لمواقفه».

مغريل محرر جدي للتحقيقات الصحافية، ويقوم بجمع مواد كثيرة في اطار ذلك. في السياق ترتكز مقالاته على اقتباسات قام بجمعها من مقالات وكُتب. عندما يقرأ الشخص ما يكتبه يصعب عليه أن لا يشعر بأن المقالة مُغرضة وأن اقتباساته منتقاة من اجل خدمة فكرته. «القرار السياسي بالتمييز ضد الفلسطينيين في القدس هو سر معروف»، يقول مغريل في مقالته ويقتبس من كتاب أمير حشين وبيل هاتمان وآفي ميلماد «مفصولين وغير متساوين» (منشورات اكسفورد). «منذ عام 1967 عملت حكومات اسرائيل من دون أي ندم لتحقيق اربعة أهداف: توسيع عدد السكان اليهود خصوصا في الأحياء العربية في شرقي المدينة، وايقاف نمو السكان في الأحياء العربية، وتشجيع السكان العرب لعزل ومغادرة القرى العربية المجاورة للمستوطنات اليهودية».

اقتباس مُغرض وهادف آخر يظهر كمقطع يعقد فيه مغريل مقارنة بين اقامة الكتل الاستيطانية اليهودية في المناطق والتي تبتر التواصل الجغرافي والاقليمي للفلسطينيين في الضفة الغربية وبين «البانتوستانات»، الدول التابعة التي أقامتها جنوب افريقيا ونقلت ملايين السود اليها بالإكراه. بلدية القدس حسب ادعائه تحاول القيام بأمر مشابه: دفع الفلسطينيين في القدس الى مغادرتها والانتقال الى الضفة وفقدان أملاكهم في المدينة من خلال ذلك.

وكيف تفعل ذلك؟ بواسطة قوانين البناء الظالمة والطاغية على حد قوله، التي تتيح مصادرة اراضي الفلسطينيين لصالح بناء الأحياء اليهودية. «نحن نصادر الارض قبل كل شيء ومن ثم نقوم بصياغة القانون»، يقتبس قول يعقوب فلمون، مستشار رئيس بلدية القدس الأسبق تيدي كوليك للشؤون العربية، كما جاء في رده على سؤال «الغارديان» الذي كان قد طُرح عليه منذ عام 1972.

ولكن مغريل لا يكرس مقارنته بين اسرائيل وجنوب افريقيا حصريا بما يحدث في المناطق. حسب مقالته التمييز والفصل بين السكان اليهود والعرب كانا قائمين منذ سنوات كثيرة قبل الاحتلال الاسرائيلي للمناطق وما زالا ساريين ايضا داخل الخط الاخضر. في السياق يذكر حقيقة أن الهويات القديمة كانت تذكر بصورة بارزة قومية المواطنين، الأمر الذي كان يضع عراقيل كثيرة أمام العرب.

«قسم من الاعمال في اسرائيل ليس مُتاحا أمام العرب»، يقتبس قول عضو الكنيست السابق دان مريدور. «هذا ليس رسميا»، يقول مريدور، «ولكن يكفينا أن نتمعن في قائمة موظفي شركة الكهرباء على سبيل المثال. عدد العمال العرب في الشركة أقل بكثير من نسبتهم في السكان. من المحتمل أن تكون قلة الموظفين العرب في السلك العام نابعة من مستوى التعليم المتدني في هذا الوسط بصورة عامة».

مغريل يتطرق ايضا الى الفصل الممارس في البلاد بين جهازي التعليم اليهودي والعربي، الأمر الذي يُذكره بالفصل بين مدارس البيض والسود في جنوب افريقيا. حكومة اسرائيل، حسب ما ورد في مقالته، تعلل الفصل بأن هناك لغتين مختلفتين، «بالرغم من أن الكثير من الأهالي في الوسط العربي يدعون أن هذه ذريعة للتفرقة المنهجية تجاه اولادهم». اجهزة التعليم المنفصلة كانت جزءا مركزيا من استراتيجية سياسة التفرقة العنصرية، يكتب، «من اجل تقليص دائرة المجالات والفرص المتاحة لأبناء السود للعمل في المناجم والمصانع والحقول. ربما اذا لم يكن هذا الهدف المعلن لحكومة اسرائيل، إلا أن الفجوة بين التلاميذ اليهود والعرب كبيرة جدا، وسياسة توزيع الميزانيات للمجموعتين أبعد من أن تكون متساوية».

جدار الابرتهايد

في مقابلة معه يحاول مغريل التخفيف بعض الشيء من الانطباع الذي تُخلفه مقالته ومفاده أن هناك مكانا للمقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا. «عدد كبير من الاشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم يقولون في المقالة أن الفوارق أكبر بكثير من أوجه الشبه، وأن من الواجب النظر الى السياق العام: ما هي الدافعية الأساسية للسياسة بما في ذلك القضايا الأمنية»، يدعي.

«عدد كبير من الناس الذين قابلتهم يصلون الى الاستنتاج بأن هناك وجه شبه في معاناة الفلسطينيين اليومية مع معاناة السود في جنوب افريقيا، إلا انهم يُنوهون أن هذا الامر يجب أن يُقاس في اطار المنظور العام. يجب الادراك أن عددا كبيرا من الناس يعقدون هذه المقارنة، والكثيرون يستخدمون كلمة ابرتهايد، ولكن من دون أن يفهموا كلهم ما الذي يتحدثون حوله بالضبط. العرب يُسمون الجدار الفاصل (جدار الابرتهايد) على سبيل المثال. المقالة تسعى الى التأكد اذا كان من يعقدون المقارنة يفعلون ذلك عن حق».

■ مقالتك تثير الانطباع بأن الصوت البارز هو صوت الاشخاص الذين يعتقدون بصحة المقارنة؟

■ ليس بالضرورة. هناك توجهات كثيرة لهذه القضية. ما حاولت القيام به قبل كل شيء هو التحدث مع الاشخاص الذين اطلعوا على الثقافتين بصورة جيدة، اشخاص ذوي معلومات تفصيلية محددة. تحدثت مع اسرائيليين عاشوا في جنوب افريقيا ومع يهود عاشوا هنا وهناك. هذه القضية مشحونة سياسيا بدرجة كبيرة، والناس يميلون احيانا الى التحدث بشعارات دعاوية. أنا أردت أن أتحدث مع اشخاص يملكون معلومات محددة والدفاع عن مواقفهم في سياق واسع من الاحصائيات والحقائق والقوانين. من المفترض أن تدفع مقالتي الناس قبل كل شيء الى التفكير بأمور لا يفكرون بها في العادة.

محاولات مغريل لإبراز صورة نزيهة لا تقنع اليهود في بريطانيا. «دولة اسرائيل جديرة بثناء وتقدير الأسرة الدولية بسبب الحقوق التي تمنحها لعرب اسرائيل، والاتصالات الايجابية مع الفلسطينيين، والخطوات التي تقوم بها من اجل التوصل الى حل الدولتين لشعبين»، يقول جون بنجامين، رئيس الجالية اليهودية في بريطانيا. «هذه مقارنة رخيصة، لا تأخذ في الحسبان وضع اسرائيل الاستثنائي، التي تجد نفسها عُرضة لهجمات جيرانها المعادين والمواطنين الموجودين في داخلها الذين يرغبون في تدميرها. خسارة أن هناك تركيزا قويا بهذه الدرجة على البحث عن صور سلبية في علاقات اسرائيل والفلسطينيين، بينما تتوفر حكايات ايجابية كثيرة يمكن تغطيتها وإبرازها».

رونين طال وآخرون
(يديعوت احرونوت) 2006/2/7

تقوم باخلاء بعض المستوطنات بغرض تضليل الامريكيين

بلدية القدس اوقفت مؤقتا هدم البيوت العربية بسبب نقص الاموال اللازمة لتنفيذ العمليات

■ في نقطة واحدة أتفق مع نداف شرغاي حين قال «كل شيء سياسة»، وذلك في مقالته التي نشرها في صحيفة «هآرتس» بتاريخ 29 كانون الثاني (يناير) 2006 تحت عنوان «عقلنة التسوية في المستوطنات». التوازنات التي توجه سياسة الاسكان والتخطيط والبناء، وكذلك عمليات هدم البيوت في مناطق الضفة الغربية هي بالأساس تنبع من موازين سياسية لا علاقة لها مطلقا بالموازين المهنية والتخطيط المدني، وكذلك الحال لا علاقة لها بالحفاظ على «سلطة القانون». حقا إن الادعاء بأن الدولة تتصرف بليونة ولطف مع المخلين بالقانون من بين العرب والذين يعملون مخالفين للقوانين والانظمة، إن هذا يعتبر ادعاء باطلا لا أساس له من الصحة. فالادارة المدنية قامت خلال السنوات الخمس الأخيرة بهدم أكثر من ألف بيت في الضفة الغربية، وأن بلدية القدس هدمت في نفس الفترة حوالي 450 بيتا في المدينة تسكنها عائلات، كل ذنبها انها شيدت سقفا لايواء اولادها على ارضها، وذلك بعد أن عملت وتأكدت هذه العائلات بأنها لا أمل لها بالحصول على رخصة بناء من السلطات الاسرائيلية.

مقابل ذلك، وباستثناء حالات قليلة جدا قامت بها الدولة بتفكيك وإزالة بعض البؤر الصغيرة والتي كانت اسباب اقامتها وإزالتها فقط بغرض تضليل الامريكيين واقناعهم بأن «اسرائيل تلتزم بإزالة المستوطنات»، مع أن هذه المستوطنات الحقيقية تزداد وتتسع وتزدهر يوما بعد يوم.

بيوت كثيرة قد بُنيت ولا تزال تُبنى دون تراخيص في مناطق كثيرة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية فوق اراض مسلوبة من أصحابها، وذلك بدعم وعون مالّي من الادارة المدنية هناك ومن وزارات حكومية ذات علاقة وبطرق ملتوية تلتف على كل القوانين والانظمة في الدولة. فالدولة ليست مدافعة فقط عن المستوطنين وتقوم بتمويل البناء وشق الطرق لهذه المستوطنات، وكذلك ربطها بشبكات الاتصالات والبنى التحتية اللازمة والطلب من شركة الكهرباء القطرية لتوصيل التيار وما الى ذلك. وفي نفس الوقت فانهما (المستوطنات والداعمين لها) يركزون في حديثهم ونشاطاتهم واللوبي الذي يدعمهم بتوجيه الضغط والعمل وضرورة تفعيل القانون والنظام وسلطة الدولة على الجانب الآخر، وتحديدا ضد تسعة بيوت «مُهلهلة» وقديمة وعدد من الدكاكين القديمة الموجودة داخل سوق الخليل القديم، فلا داعي للحديث أكثر في هذا الموضوع، فيكفي اسرائيل أن تقرأ تقرير تاليا ساسون وكذلك التقارير الكثيرة التي استند اليها تقرير مراقب الدولة بهذا الشأن.

الادعاء الذي يروجه البعض ومفاده أن البناء (العربي) في القدس الشرقية يعتبر جزءا أساسيا من نضال العرب القومي والذي تقوم اجهزة السلطة الفلسطينية بتمويله، هذا الادعاء، والذين يروجونه يتجاهلون حقيقة واضحة تمام الوضوح، وهي أن هذا البناء في شرقي القدس يخدم بالأساس عائلات فقيرة ومحدودة الدخل لا علاقة لها من قريب ولا من بعيد بالأبعاد السياسية القومية، وهي أبنية أقامتها عائلات يائسة تمام اليأس من امكانية الحصول على تراخيص من اسرائيل للبناء.

فلا أحد يستطيع احصاء العوائق والاشكالات الكبيرة جدا التي توضع كعقبات في طريق العائلة العربية التي تريد الحصول على رخصة بناء بيت في مدينة القدس، وأن انظمة البلدية التي وضعت على نحو لا يمكن لهذه العائلات من اتباعها (سواء بالوقت أو بالمال اللازم) للحصول على هذه التراخيص المطلوبة لكي يبنوا بيتا على ارض يملكونها وليكون البناء حسب القانون.

العوائق والعقبات الكثيرة التي وضعت في طريق حصول العائلات العربية على رخص بناء في القدس، وضعت بالأساس بهدف الضغط على هذه العائلات لكي تترك القدس «بارادتها» وذلك بسبب الخوف من ذلك «المارد الديمغرافي» ومن خلال استهداف سياسة «تهويد شرقي القدس» وذلك لمنع امكانية التوصل الى أي تسوية اقليمية تشمل هذه المدينة ونواحيها.

وكذلك، فان الادعاء بأن الدولة لا تقوم بهدم كل بيت يتم اقامته دون ترخيص، ان هذا التصرف لا ينبع من سياسة «تبييض الخروقات وتجاوز القانون» كما يدعي شرغاي، بل لسبب بسيط جدا وهو انها لا تملك الاموال الضخمة اللازمة للقيام بعمل واسع ومكلف من هذا القبيل. فالقابلية والنهم لا ينقص موظفي بلدية القدس للقيام بأعمال هدم البيوت، وكذلك بالنسبة لوزارة الداخلية، ولذلك فانه يوجد بيوت لم تُهدم حتى الآن في القدس، وبذلك فان التجاوزات في البناء لا يمكن الإقرار بها وأن قرارات الهدم لا تزال تحلق فوق رؤوس العائلات وتمنعها من الشعور بالراحة والأمان، ولعلنا نذكر بأن بلدية القدس قامت قبل شهرين بهدم أحد البيوت بناء على أمر هدم صدر قبل 15 سنة.

بلدية القدس ليست مستعدة لدراسة فكرة «تبييض هذه التجاوزات» مع انها ستقوم بجباية اموال طائلة بسبب التكلفة الباهظة ومجموع الرسوم المختلفة التي تُفرض على مراحل استصدار الرخص والتي سيمتلئ بها صندوق البلدية اذا فكرت بالموافقة على هذا الاجراء، ولكنها لا تفعل ذلك لان الموضوع في جوهره «سياسي»، وخصوصا أن «ذوي القبعات» هم المتسلطون في البلدية وهم الذين لا هم لهم إلا جعل حياة المواطن العربي مُرة وصعبة وذلك على أمل أن يقرر هؤلاء في يوم من الايام أن يتركوا المدينة ويخرجوا منها طوعا.

والادعاء بأن الدولة لا تولي أهمية لـ «تطوير حياة اليهود» في المدينة على المستوى الذي تبدي فيه قلقها من مستوى الحياة في الوسط العربي، ايضا يعتبر ادعاء غير صحيح بتاتا، فمستوى الحياة لليهود في المدينة مدعوم بالاموال، بينما يعاني العرب من سلسلة من القوانين والممنوعات، اغلاقات، طوق أمني، توقيف وحواجز تمنعهم حتى من الوصول الى اراضيهم الزراعية أو الى اماكن عملهم بل حتى من الوصول الى مراكز العلاج الطبي وزيارة الأقارب وأداء الصلاة في المساجد. في المسجد الاقصى تحديدا.

انني أطلب من كل من يتهم العرب زورا بأنهم مميزون ايجابيا في الدولة، أطلب منه وأقترح عليه أن يُبدل مكانه وأن يأخذ حصتهم وما تعاملهم به الدولة في المناطق، واعتقد أن كثيرا من العرب مستعدون للتبادل وبسرعة. وكذلك الحال بالنسبة لادعاءات المستوطنين في الضفة ضد رئيس جهاز الادارة المدنية هناك، حيث يقولون محتجين بأنه يستطيع الغاء قرارات هدم بيوت عربية، وذلك لاسباب انسانية، بينما لا يوجد اجراء كهذا بالنسبة لليهود هناك.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو الشيء الذي يعاني منه اليهود في مستوطنات الجولان، مثلا، والذي بناء عليه سيقوم المسؤول الاسرائيلي بالغاء أمر هدم بناء غير قانوني لاسباب انسانية؟ فهل احدى العائلات ستعيش بلا سقف يغطي رؤوسهم اذا قامت السلطات هناك بهدم أحد الكرفانات التي تقيمها؟ وهل يوجد هناك عجائز يهود وشيوخ كبار السن لا أحد لهم ليعينهم، أو نساء أرامل لم يتبق عندهن من يعيلهن، أو هناك أيتام جائعون سوف يكون هدم بيتهم آخر شيء يملكونه من حطام الدنيا كما هو الحال بين السكان العرب؟.

د. مئير مرغليت
عضو نشيط في اللجنة الاسرائيلية لمعارضة هدم البيوت
(هآرتس) 2006/2/7

مقياس السلام لشهر كانون الثاني 2006

55 % من اليهود في اسرائيل يؤيدون انشاء دولة فلسطينية ويعتبرون فوز حماس خطرا وجوديا على اسرائيل

■ خلافا لردود الساسة في البلاد وفي الخارج، يبدو أن فوز حماس لم يخلق عند الجمهور اليهودي في اسرائيل جو طوارىء عاما يسوغ، مثلا تأجيل الانتخابات أو تغيير نيات التصويت. الجمهور ايضا لا يعرض تقديرات متسقة تتصل بالوضع الجديد. في الحقيقة ان هنالك كثرة تعتقد أن فوز حماس هو خطر وجودي على اسرائيل وتوجد كثرة كبيرة تعتقد أيضا أنه على عكس منظمة التحرير الفلسطينية، لا يوجد احتمال لان تعترف حماس باسرائيل مع الوقت. يزاد على ذلك ان هنالك اجماعا يتجاوز المعسكرات على أن احتمال التوصل الى اتفاق سلام مع حكومة فلسطينية برياستها ضئيل جدا أو معدوم. ومع ذلك، يعتقد نحو نصف الجمهور أن حماس ستعدل الان كما يبدو مشاركتها في العمليات الارهابية ويتمسك قريب من النصف برأي أنها اليوم الممثل المشروع للشعب الفلسطيني في كل شيء، وانه ينبغي ادارة مفاوضات مع حكومة فلسطينية ستنشئها، بالرغم من الاحتمالات الضئيلة لان تأتي مفاوضات كهذه بالسلام. لكن كما يبدو من أجل عدم التغرير ولكي لا تكون اسرائيل متعلقة على اية حال بحكومة حماس، يوجد تأييد واسع لموقف انه بعقب فوزها يجب على اسرائيل أن تحدد مصيرها وحدودها بنفسها، بانهاء سريع لبناء جدار الفصل.

هذه هي المعطيات الرئيسة لاستطلاع مقياس السلام الذي اجري في الايام من الاثنين الى الاربعاء، من 1/30 الى 2/1، فقد اجابت كثرة كبيرة سؤال «هل على خلفية فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، يوجد في رأيك مكان لتغيير موعد الانتخابات في اسرائيل الى أن يتضح الوضع؟»، اجابت الكثرة، 86 في المئة ممن اجريت اللقاءات معهم من اليهود، انه لا حاجة الى ذلك، و9 في المئة أن هنالك حاجة الى التأجيل، اما البقية فلم يعرفوا. من بين القلة الذين اعتقدوا انه يجب تأجيل الانتخابات في البلاد، يؤيد 43 في المئة اقامة حكومة وحدة وطنية. ويؤيد 36 في المئة استمرار وجود الحكومة الحالية كحكومة انتقالية. وعلى نحو شبيه، ذكر 79 في المئة انهم لا ينوون تغيير تصويتهم في الانتخابات القريبة على خلفية فوز حماس، واجاب 8 في المئة أنهم يزنون هذا الامكان ولم يعرف 13 في المئة. مع الاخذ بالحسبان الميل التاريخي للجمهور اليهودي في اسرائيل الى تأييد حكومات وحدة وطنية، وخاصة في أوضاع الطوارىء مثل الفترة التي سبقت حرب الايام الستة وفي اثناء الانتفاضة الثانية، يبدو أن حقيقة ان اجراء كهذا لا يؤيده اليوم كثيرون يشير الى أن فوز حماس لم يرَ تهديدا فوريا.

ليس معنى الاتفاق الواسع على هذه القضية ان الجمهور اليهودي غير قلق من ولاية حماس السلطة. وهكذا فان 55 في المئة يتفقون على رأي أن فوز حماس خطر وجودي على دولة اسرائيل بازاء 38 في المئة لا يوافقون (7 في المئة لا يعرفون). كثرة اكبر 69 في المئة تقدر أنه خلافا لموافقة منظمة التحرير الفلسطينية في أطار اتفاق اوسلو على الغاء المادة في ميثاقها التي دعت الى القضاء على اسرائيل، فان احتمال أن تأخذ حماس باجراء مشابه لتعترف في نهاية الامر بحق اسرائيل في الوجود ضئيل جدا او معدوم 24 في المئة يعتقدون أنه يوجد احتمال لهذا و7 في المئة لا يعرفون.

على خلفية هذه التقديرات، لا عجب أن قلة ضئيلة فقط ـ 12 في المئة ـ تعتقد أن التفاوض بين اسرائيل وحكومة تترأسها حماس قد يفضي الى تسوية سلام دائم، في حين ان 83 في المئة لا يعتقدون ان هناك احتمالا لذلك. في الحقيقة، وكما بيّنت استطلاعات مقياس السلام في الماضي، لم يكن الجمهور اليهودي متفائلا جدا بما يتصل باحتمالات التوصل الى اتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل الانتخابات الاخيرة في الجانب الفلسطيني ايضا، لكن فوز حماس خفض سقف التفاؤل المنخفض أصلا خفضا اكبر. وهكذا، في الاشهر من تشرين الاول (اكتوبر) الى كانون الاول (ديسمبر) 2005 وقفت نسبة غير المعتقدين بأن التفاوض مع السلطة سيفضي الى اتفاق دائم عند 50 الى 60 في المئة. في هذا السياق من المثير للاهتمام ان كثرة كبيرة من الجمهور اليهودي 65,5 في المئة لا تعتقد ان حماس لانها حركة دينية في جوهرها، فهنالك داع الى اشراك رجال دين في الاتصالات بها. 29 في المئة فقط يعتقدون أن هنالك داعيا في الظروف الحالية لاشراكهم و5 في المئة لا يعرفون. انقسام مواقف الجمهور في هذا السؤال بحسب مستوى التدين يبين أن الاراء بين المتدينين متساوية في انقسامها في